أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990-2020 باستخدام نموذج VECM

The impact of participation in global value chains on unemployment
Standard study for the period 1990-2020 using the VECM model

بلخير عبد الحكيم[*1]، رحال معتز بالله

[1] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، 18000، الجزائر، abdelhakim.belkhir@univ-jijel.dz

[2] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، 38000، الجزائر، rahal.moatez@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/20 **تاريخ القبول: 2023/12/27**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر، من خلال الروابط الأمامية القائمة على تصدير مدخلات وسيطة محلية تدخل في منتجات بلدان أخرى، والروابط الخلفية القائمة على استيراد مدخلات وسيطة للإنتاج المحلي لأغراض التصدير، خلال الفترة 1990-2020؛

وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاركة الخلفية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية خلال الأجل القصير ترفع من نسب التشغيل، على عكس المشاركة الأمامية التي تزيد من معدلات البطالة فيها، لكن ومع تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، واكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات اللازمة، تحل المنتجات المحلية مكان الأجنبية، ويصبح الطلب على اليد العاملة المحلية من خلال الروابط الأمامية أكثر، يحدث هذا خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنتين.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، البطالة في الجزائر، قيمة مضافة محلية، قيمة مضافة أجنبية، نموذج VECM.

تصنيف JEL: E24، F59، J21، O11.

Abstract:

The aim of this study is to examine the effect of participation in global value chains on unemployment in Algeria, through forward links based on the export of local intermediate inputs into the products of other countries, and back links based on importing intermediate inputs of local production for export, during the period 1990-2020;

The study concluded that Algeria's background participation in global value chains during the short terms increases employment rates, in contrast to forward participation, which increases its unemployment rates. however as integration into global value chains deepens, and the local labor workforce acquires the necessary skills, local products replace foreign ones, and the demand for local labor through forward linkages becomes greater, this happens over a period of time not exceeding two years.

***Key Words** : global value chains, unemployment in algeria, domestic value added, foreign value added, VECM model.*

***JEL Classification:** E24 ،F59 ، J21 ، O11.*

[*] المؤلف المرسل: بلخير عبد الحكيم، abdelhakim.belkhir@univ-jijel.dz :

1. مقدمة:

ظهور سلاسل القيمة العالمية كنمط جديد من أنماط التجارة الدولية أدى بالعديد من البلدان للمسارعة في الانخراط فيها، والاستفادة من مزاياها التنموية، فهي تُحدِثُ تحولات هيكلية مهمة من خلال جذب الاستثمارات، زيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، فقد استطاعت أن توظف حوالي 17 مليون شخص حول العالم، وتسيطر على حصة 60% من التجارة العالمية، لكن النتائج الإيجابية المرجوة في سوق العمل جراء الانخراط في هذه السلاسل ليست دائما واضحة المعالم، ففي بعض القطاعات يغلُبُ عليها الوظائف غير التعاقدية، والأجور المنخفضة، مع ظروف عمل غير آمنة، لذلك كان النقاش حاداً بين الاقتصاديين حول المفاضلات المحتملة من هذا الانخراط بين"عدد الوظائف، الوظائف الأفضل، والأكثر جاذبية"، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للتحسين من وضعها الاقتصادي، والرفع من مؤشراته التنموية من خلال مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، لذا فقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على آثار المشاركة في هذه السلاسل على ظاهرة البطالة فيها، من خلال روابطها الأمامية والخلفية.

1.1 إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" كيف تؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر؟ "

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي ينبغي طرح تساؤلين فرعيين مهمين هما:

- كيف تؤثر المشاركة الأمامية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية على البطالة فيها؟
- كيف تؤثر المشاركة الخلفية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية على البطالة فيها؟

2.1 فرضيات الدراسة

استناداً لمبدأ سلاسل القيمة العالمية القائم على تجزئة العمليات الإنتاجية، والانخراط في الإنتاج العالمي، سواء من خلال الروابط الأمامية –التي تقوم على توفير مدخلات وسيطة للشركاء-، و/أو الروابط الخلفية-التي تعتمد على استيراد مدخلات وسيطة، واستعمالها في منتجات محلية موجهة للتصدير- فإن المشاركة في هذه السلاسل يمكن أن ترفع من نسب التشغيل، وتحد من ظاهرة البطالة في البلد المشارك.

3.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر روابطها الأمامية والخلفية على البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990-2020، من خلال إجراء دراسة قياسية، واعتماد نموذج تصحيح الخطأ **VECM**.

4.1 منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف لمتغيرات الدراسة، وتحليل آثار المتغيرات التفسيرية "روابط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية -الأمامية والخلفية-" على المتغير التابع "البطالة"، مع القيام بدراسة قياسية، وتحديد النموذج الأمثل لتفسير الظاهرة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Eviews9**.

2. سلاسل القيمة العالمية:

يمر المنتج و/أو الخدمة بعدة مراحل متتابعة، قبل أن يصبح منتجاً نهائيا يقدم للعميل، تقدم كل مرحلة من هذه المراحل قيمة مضافة للمنتج، هذه المراحل يمكن فصلها عن بعضها البعض، سواء داخل الشركة نفسها، أو عبر عدة شركات، يطلق عليها بسلسلة إنتاج المنتج، أو بـ"ظاهرة التجميع خارج الحدود".

1.2 تعريف سلاسل القيمة العالمية

تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها نمط إنتاج مشترك موزع على عدد من المؤسسات و/أو البلدان، تتخصص كل مؤسسة في مهمة معينة و/أو في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، تكون لها فيها ميزة نسبية، وتشمل جميع العمليات التي يمر بها المنتج، من تطوير، تصميم، إنتاج، وتسويق، ويغطي المصطلح بذلك جميع الأنشطة ذات الصلة، بدءًا من الأنشطة السابقة، ووصولاً إلى تلك التي تلي مرحلة التنفيذ (الأمم المتحدة، 2018، صفحة 3)، وقد ساعد على هذا التشتت في الإنتاج الانخفاض المستمر لتكاليف النقل، ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتهاج الدول لسياسات تجارية تعاونية، وهو ما أدى إلى ظهور مساحات سانحة لمكاسب إنتاجية جديدة، ومنهم من جعلها أكثر شمولا من الأنشطة، فقد تشمل الأنشطة وحتى الأشخاص المشاركة في إنتاج السلعة، أو الخدمة، عندما تكون المراحل المختلفة لعملية الإنتاج موجودة في مختلف البلدان، أو المناطق الجغرافية (**MAERTENS** و **FABRY**، 2019)، وعلى هذا عرفها **Gereffi & Korezeniewicz** بأنها "مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو خدمة، تربط بين الشركات و/أو البلدان في الاقتصاد العالمي" (جرمون و آخرون، 2018، صفحة 355).

2.2 طرق الربط بسلاسل القيمة العالمية

إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تتم بشكل تلقائي، بل تتطلب التوصل إلى قرارات استراتيجية لمرحلة وطبيعة المشاركة المرجوة، ويكون هذا تبعا لعدة معطيات أساسية، وتوجد عدة طرق مختلفة لربط المؤسسات المحلية بسلاسل القيمة العالمية، هذه الطرق بعضها أشهر من بعض، وهي كما يلي (canada، 2010، صفحة 17):

1. **المبيعات**: تستفيد سلاسل القيمة العالمية من الحدود المفتوحة، كما تسمح بتخصص الشركات في جزء معين، أو في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، وهو ما دفع بالعديد من الشركات الكبرى بخفض أنشطتها الداخلية، وشراء ما تنتجه هذه الأنشطة من مؤسسات خارجة عنها، توفرها لها بشكل أسرع، وبأقل تكلفة، وهي رافد مهم للشركات المحلية لتوفير مثل هذه الخدمات، والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية؛
2. **التعاقد الخارجي**: وهنا تقوم الشركات الكبرى بإبرام تعاقدات خارجية من أجل خفض التكاليف، والاستفادة من قدرات المؤسسات الأخرى، مثل اليد العاملة الرخيصة و/أو المؤهلة، مع الابقاء على هذه العمليات تحت سيطرة الشركة المتعاقدة، وهو ما يسمح للمؤسسات المحلية بالانخراط في سلاسل الانتاج العالمية عن طريق إبرام مثل هذه التعاقدات؛
3. **الاستعانة بمصادر خارجية**: حيث تستعين الشركة المتعاقدة بموردين خارجيين ممن يقدمون عروض مناسبة لتقديم مدخلات وخدمات وسيطة، بشكل أفضل، أسرع، وأقل تكلفة، يمكن للمؤسسات المحلية أن

تجعل من هذه الاستراتيجية رابطا لها بسلاسل الانتاج العالمية، من خلال التركيز على المجالات التي تتفوق فيها، والقيام بعمليات غير أساسية اتجاه هذه الشركات؛

4. **المشاريع المشتركة**: وتكون من خلال استثمار شركتان أو أكثر رأس مال مشترك في كيان جديد يديرونه معاً بموجب اتفاقية شراكة، وهي تشبه إلى حد ما للشراكات الاستراتيجية، لكنها أكثر مرونة من حيث تنوع المسؤوليات والمساهمات لكل شريك، حيث تشكل هذه الشركات في مجملها سلسلة إنتاج متكاملة تعمل بشكل جيد، وتعود بالنفع على جميع الأطراف؛
5. **الاستثمار الأجنبي المباشر**: وهي استراتيجية لتوسيع عمل الشركات في الخارج، من خلال الاستثمار المباشر في الأسواق الأجنبية، حيث يمكن من الوصول إلى الأسواق التي يصعب اختراقها بسبب نظم التجارة، وصعوبات النقل، كما يسمح بالوصول إلى تقنيات جديدة وعوامل إنتاج أكثر كفاءة، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء علاقات استراتيجية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، من خلال بناء روابط حيوية في سلاسل الإنتاج العالمية، وهو ما يتيح للشركات المحلية الوصول إلى موردين و/أو مستوردين محتملين آخرين خارج السوق المحلية، وغالبا ما تسجل البلدان ذات التدفقات العالية من الاستثمارات الأجنبية مشاركة أكثر كثافة في سلاسل القيمة العالمية، كما أنها تحقق معدلات أعلى من حيث القيمة المضافة المحلية في التجارة الدولية (الأمم المتحدة، 2018، صفحة 4).

3.2 فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

أصبحت سلاسل القيمة العالمية السمة البارزة للتجارة والاستثمار في أواخر القرن العشرين، حيث قدمت آفاقا جديدة للتنمية، وفرصا جديدة للعمل، وأضحى الانخراط فيها أمراً محتوماً (Gereffi و Luo، 2014، صفحة 2)، ومع تزايد العولمة أضحت أكثر أهمية في الإنتاج العالمي، من خلال إحداث تحولات هيكلية مهمة في الاقتصادات المشاركة، أبرزها ما يلي:

1. سلاسل القيمة العالمية تعزز الإنتاجية وترفع من نسبة النمو: مبدأ سلاسل القيمة العالمية القائم على تجزئة الإنتاج يعتمد على كفاءة الإمدادات من المدخلات الوسيطة، والوصول إلى المنتجين والمستهلكين النهائيين خارج الحدود الوطنية، وبذلك يمكن أن تشكل هذه السلاسل طريقا مهما للبلدان النامية لبناء قدراتها الانتاجية، وتحسين قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي، عن طريق التخصص في أنشطة ومهام محددة بدلا من بناء صناعات كاملة من الصفر(OECD، 2013، صفحة 2)، كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تخلق فرصاً كبيرة للأرباح، من خلال التقيد بمعايير الجودة والسعر، وتوسيع آفاق الأسواق عن طريق إلغاد قيود الأسواق المحلية؛
2. سلاسل القيمة العالمية توفر وظائف أكبر وأفضل: تشير التقديرات إلى أن ارتفاع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 01% يزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 01 نقطة مئوية، أو يرفع من مكاسب الدخل الناشئة عن التجارة التقليدية بـ 0,2% كأدنى تقدير (البنك الدولي، 2020، صفحة 2)، وفي معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، يكسب العمال ذوو المهارات العالية أجورا متزايدة، يساعد هذا على زيادة الرفاهية الإجمالية، وانتقال العمال من الوظائف البسيطة إلى وظائف ذات أجور أعلى، وقيمة مضافة أعلى، وظروف عمل أفضل(Farole، 2016)؛

3. سلاسل القيمة العالمية تكسب العمال مهارات جديدة: من خلال التدريب وتنميه قدرات العمال، حيث تظهر البحوث في بريطانيا أن زيادة الانفاق على تدريب العمال بنسبة 1% يرفع من القيمة المضافة للعامل بحوالي 0،6%، ويزيد من أجرته بنسبة 0,3% في الساعة الواحدة (Farole، 2016، صفحة 3)، ويأتي هذا من خلال الاحتكاك بالشركات العالمية، والدخول في منظومة الإنتاج العالمي، فهناك العديد من القنوات التي تستطيع سلاسل القيمة العالمية أن تؤثر من خلالها على حجم وطبيعة العمالة في الدول النامية، إما عن طريق الطلب على العمالة المدربة ذات الكفاءة العالية من السوق المحلية، أو من خلال توفير هذه العمالة للسوق المحلية (نعمان، 2013، صفحة 251)؛
4. سلاسل القيمة العالمية تحد من الفقر: تساهم سلاسل القيمة العالمية في الرفع من عمالة النساء، حيث تظهر الأدلة أن المرأة تستفيد بشكل غير متناسب من هذه السلاسل، من خلال توليها الحصة الأكبر من الوظائف التي تخلقها، خاصة الوظائف كثيفة العمالة، ففي تركيا مثلا في عام 2008 كان هناك مليونان من أصل ثلاث ملايين عامل في قطاع الملابس من النساء، وفي نفس العام في بنغلاداش كان ما يقربُ من 80% من القوى العاملة لقطاع الملابس، والبالغ عددهم ثلاث ملايين من النساء (Farole، 2016، صفحة 3)، وتمثل العاملات ذوات المهارات المتدنية غالباً الحصة الأكبر من العمالة في مثل هذه القطاعات عبر العالم.

3. البطالة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه معظم اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، وتنتج البطالة بشكل عام من تراجع الآداء الاقتصادي للبلد، وانخفاض نشاطه عن مستوياته الكامنة (ادريوش و ناصور، صفحة 81)، فمن الصعب الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لكل طالبي العمل، لذا كان الهدف الرئيسي للحكومات هو التقليل من حدة الظاهرة، والتحكم في معدلاتها.

1.3 تعريف البطالة

تباينت وجهات نظر الباحثين حول تعريف ظاهرة البطالة، لتعدد أنواعها، واختلاف أسبابها وتأثيراتها، فهي تعبر غالباً عن حالة "وجود أشخاص قادرين عن العمل، راغبين فيه، وباحثين عنه، لكن لم يجدوه" (القرشي، 2007، صفحة 183)، وقد وردت في معجم مصطلحات حقوق الانسان على أنها "التوقف عن العمل، أو عدم ممارسته أصلاً لظروف الركود أو الكساد، بصرف النظر عن القدرة أو عدم القدرة على العمل" (بن تركي، 2021، صفحة 15)، أما منظمة العمل الدولية فقد وصفتها بأنها "لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل، رغم استعدادهم له، وقيامهم بالبحث عنه، بأجرٍ أو لحسابهم الخاص، وقد بلغو سن قانوني يؤهلهم للكسب" (ادريوش، 2013، صفحة 27)، بينما دول الاتحاد الأوروبي فقد وصفتها بـ"الحالة التي يكون فيها الشخص عاطل عن العمل، ولم يزاول أي وظيفة على الأقل ساعة واحدة خلال أسبوع، والذي يكون متاحا للعمل خلال أسبوعين (15يوم)، وقام بالبحث الفعلي، والمستمر من أجل العثور على وظيفة، خلال الأربع أسابيع السابقة للأسبوع المرجعي" (chardon، 2003، صفحة 68)، معظم هذه التعاريف تضمنت عدة نقاط أساسية لطالب العمل هي (حسين و سعيد، 2004، صفحة 328):

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (من 15 إلى 64 سنة)؛
- أن يكون في حالة بحث عن العمل؛

- أن لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الاحصائي؛
- أن يكون مؤهلا للعمل المطلوب، وهو على استعداد تام للعمل إن وَجَدَهُ.

ويُحسب معدل البطالة كنسبة مئوية لمجموع الأفراد العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة الكلية، والتي تشمل جميع الأشخاص البالغين من العمر 15سنة فأكثر، مع استبعاد الأطفال وكبار السن، المتقاعدين، العاجزين عن العمل، ربات البيوت غير الراغبين في العمل، والطلبة (حسين و سعيد، 2004، صفحة 328).

2.3 أنواع البطالة

تُعبرُ ظاهرة البطالة في مجملها على عدم القدرة على التشغيل، وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي، والاجتماعي على حد سواء (تيميزار، 2015، صفحة 144)، وهنا يمكن التمييز بين بعدين هامين للظاهرة، البعد الأول ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل لقوى العمل المتاحة، والبعد الثاني يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوى العاملة، وهو ما يترتب عليه النقص في إنتاجية الفرد على المستوى الذي يجب أن يكون عليه (باهي و مخزومي، 2019، صفحة 270)، وتنقسم البطالة إلى عدة أقسام كما يلي(بن تركي، 2021، صفحة 22):

1. **البطالة الإجبارية**: وهنا يكون الشخص طالب العمل قادراً عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، لكن لا يجده، أي أنه مجبر على البطالة دون إرادته أو اختياره، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة، وتحدث هذه الحالة نتيجة لوجود فائض في طالبي العمل على الفرص المعروضة، أو في حالة تسريح العمال نتيجة لظروف اقتصادية، أو سياسية استثنائية؛
2. **البطالة الاختيارية**: وفي هذه الحالة يكون الفرد قادرا على العمل، لكنه لا يرغب فيه بسبب الأجر أو الظروف المحيطة بالعمل، أي أن الشخص يكون في حالة بطالة بمحض إرادته، فهي ظاهرة مؤقتة، وتحدث غالبا نتيجة أن طالبي العمل لم يجدوا الفرص المناسبة لهم، أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، كما أن الرفع من نسب التعويضات عن البطالة، والقريبة من الأجور الحقيقية، قد تغري بعض العمال لتفضيل البطالة عن العمل؛
3. **البطالة الموسمية**: وتنشأ نتيجة قصور الطلب على العمال خلال مواسم معينة، وتنتشر غالبا في القطاع الزراعي بسبب طبيعة نشاطه، حيث يزداد الطلب على العمالة في مواسم الزرع والحصاد، وينخفض فيما بينهما، ويواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات انخفاض الطلب السياحي.

3.3 أسباب البطالة

لاقت مشكلة البطالة اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين، وتناولتها جُل المدارس الاقتصادية بالتحليل والدراسة، وعالجتها وفقا لتصورها وموقفها الاقتصادي، وهو ما يعبر عن تباين أسبابها، وتعدد مسبباتها، ومن أسبابها (صالح، 2014، صفحة 53) :

أ. الانفجار السكاني مع تباطؤ في النمو الاقتصادي: فلا شك أن النمو العددي الكبير لحجم السكان ينعكس أثره على حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، ويتمثل الانفجار السكاني في زيادة عدد الأفراد القادرين على العمل بصورة سريعة جدا، في مقابل ثبات عدد الوظائف، أو ازديادها بصورة بطيئة؛

ب. التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول: خاصة عند حدوث تغيرات على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة، والتي تُشغِل عدد كبير من العاملين، مما يؤدي إلى تراجع أو تزايد نسبة البطالة في الدولة؛

ت. التحولات التكنولوجية: فانتشار ظاهرة المكننة من أكبر أسباب ارتفاع ظاهرة البطالة في البلدان، فقد تؤدي إلى خروج فئة عمالية كبيرة من العمل، خاصة أصحاب المهن البسيطة، ولكن لا يمكننا اعتباره سببا رئيسيا للبطالة، فيمكن تغيير العمالة من قطاع إلى قطاع آخر، كما يمكن للتكنولوجيا أن تخلق فرص عمل في مجالات أخرى أكثر دخلا، وأحسن في ظروف العمل؛

ث. عدم القدرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية: والتي تسحب جزءًا كبيرا من أعداد العاطلين نحو التشغيل، خاصة الخريجين الجدد، كما أن عدم القدرة على توفير الرعاية والاهتمام الكافيين لرؤوس الأموال والاستثمارات قد يدفع حتى بالاستثمارات المحلية إلى الخروج من بلدها بحثاً عن ظروف وفرص أفضل؛

ج. عدم كفاءة اليد العاملة المحلية: فقد تكون في كثير من الأحيان سبباً في تفشي ظاهرة البطالة، وارتفاع مستوياتها، فعدم قدرة العمال على ممارسة أعمال غير التي كانوا يمارسونها من قبل رغم توفر وظائف جديدة وغير ملائمة لمثل هؤلاء العمال، يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع؛

ح. سوء التخطيط التعليمي وعدم التنسيق مع سوق العمل: والذي ينتج عنه تخريج آلاف الطلبة لسوق العمل، مع عدم حاجة السوق لهم، ولا يرجع ذلك إلى عدم التطابق بين القطاعين فقط، بل حتى في سرعة نمو القطاعين، بمعنى أن ينتج القطاع التعليمي خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد على استغلالهم، رغم حاجة المجتمع لهم؛

خ. مرور البلاد بأزمات وتغيرات سياسية واقتصادية ملفتة: والتي تليها غالبا أزمة ركود اقتصادي تؤدي إلى تسريح آلاف العاملين إلى خارج عملهم، مما يزيد من أعداد العاطلين عن العمل بسبب هذه التغيرات، وهو ما ينعكس على القوى العاملة نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة.

4. الدراسات السابقة:

1. دراسة **(Basudeb و al، 2022)**، والموسومة بـ" **Employment and global value chain participation : The indian experience**"، International journa of economic Policy studies، Springer، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مختلف أبعاد سلاسل القيمة العالمية، وموقع القطاع من هذه السلاسل، على خلق فرص العمل في الهند، ومدى مساهمتها في تكوين مهارات القوى العاملة الهندية خلال الفترة 1990-2015، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء دراسة قياسية لـ 18 قطاعاً رئيسياً مختلفاً، وخلصت الدراسة إلى أن سلاسل القيمة العالمية عموماً لها تأثيرات مهمة على النمو، وخلق فرص العمل للدول المشاركة، لكن هذا الأمر يتوقف على موقع القطاع من سلسلة القيمة، والذي ينبغي أن يأخذ بمزيد من الحذر، فالتوسع في حجم القطاع من حيث القيمة المضافة الأعلى فشل في خلق فرص عمل جديدة للعمالة الهندية خاصة المتعلمين، بينما نمو الصادرات كثيفة اليد العاملة الناتج سواءً عن الروابط الأمامية و/أو الخلفية كان له تأثيرات إيجابية على العمالة الهندية؛

2. دراسة **(Hollweg، 2019)**، والموسومة بـ" **Global value chains and employment in developing economies**"، World bank group، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة تأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على سوق العمل، خاصة اتجاهات العمالة، والطلب النسبي على العمالة الماهرة مقابل العمالة غير

الماهرة، وتداعياتها على الصعيد الوطني، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الأدبيات المتعلقة بتجارة سلاسل القيمة العالمية، واتجاهات الأجور، وكيف تؤثر سلاسل القيمة العالمية على الوظائف والأرباح في البلدان النامية، وقد خلُصت الدراسة إلى أن هذا التفكيك في الانتاج الذي أحدثته سلاسل القيمة العالمية له آثار كبيرة على سوق العمل، خاصة في الدول النامية، فقد أدى إلى تحقيق مكاسب في الوظائف والأجور ليس فقط داخل قطاع التصدير، ولكن في قطاعات أخرى، وبشكل غير مباشر من خلال روابط الشركات المحلية، والموردة للمدخلات الوسيطة، لكن هذه المكاسب في الوظائف والأجور المرتفعة كانت منحازة نحو المزيد من العمالة الماهرة، مقابل التراجع المستمر في العمالة غير الماهرة، هذا الانحياز مرتبطٌ عموماً بطبيعة السلاسل، ومدى تعقيدها، وكذلك بمدى استخدام المهارات كثيفة المدخلات، ولا سيما الخدمات؛

3. دراسة (MAERTENS و FABRY، 2019)، والموسومة بـ" **Creating more and better jobs in glabal value chains**"،مؤتمر الزراعة، قسم الاقتصاد الحيوي، جامعة لوفين، بلجيكا، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الصادرات عالية القيمة في سلاسل القيمة الغذائية في ديناميكيات سوق العمل في المناطق الريفية، ودورها في التنمية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والأدلة التجريبية لثلاث دراسات حالة لقطاعات تصدير عالية القيمة بشكل خاص، مع مطابقة أدلة دراسات الحالة هذه والدراسة الحالية، وقد خلُصت الدراسة إلى أن سياسات الاستثمار المفتوحة تلعب دورا حاسما في جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم التوسع في الصادرات البستانية عالية القيمة في الدول النامية، وعمليات التصنيع الزراعي المرتبطة بها في ديناميكيات سوق العمل والتنمية الريفية في المناطق المنتجة، من خلال خلق فرص عمل رسمية في المناطق الريفية، وتوجيه عمليات نقل العمالة من قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة المنخفضة الإنتاج، إلى قطاع الصناعات الزراعية الحديثة الأعلى إنتاجية، ويؤدي هذا التحول إلى نمو الاقتصاد الريفي، وخلق روابط مباشرة بين الاستثمار والاستهلاك بين القطاعات، مما يسرع الانتقال إلى أجور أعلى، ويعزز عملية التنمية الريفية؛

4. دراسة (Farole، 2016)، والموسومة بـ" **Do global value chains creating jobs : impacts of GVCs depand on lead firms, specialization, skills, and institutions**"، **world bank**، **USA**، هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تخلق الوظائف، وتأثيرات هذه المشاركة على الشركات الرائدة، التخصص، مهارات العاملين، والبنية المؤسسية لسوق العمل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحقيق في فوائد المشاركة بالنسبة للبلدان النامية، مُحاولةٍ الإجابة على عدة تساؤلات مهمة خاصة من حيث طبيعة الوظائف، مستوى الأجور، وظروف العمل، حيث يرى الباحث أنه يجب التفكير في الوظائف بأربعة أبعاد متوازية قبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهي: عدد الوظائف، عوائد الوظائف بما في ذلك الأجور الخاصة بالوظيفة وتحفيزاتها، توزيع الوظائف، وأخيراً ظروف العمل السائدة في الوظائف المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، وقد خلُصت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثيرات مختلفة على سوق العمل من خلال تشكيل الطلب على العمالة والمهارات، بمساهمة عدة عوامل بما في ذلك نوع القطاع، استراتيجيات الشركات

الرائدة والمحلية، قاعدة البيانات والبيئة المؤسساتية، ولهذه العوامل الدور القوي في تشكيل حجم وطبيعة المشاركة، ففي الدول ذات الدخل المرتفع استفاد معظم العمال أصحاب المهارات العالية من الزيادة في الأجور، بينما فَقَدَ العمال أصحاب المهارات المنخفضة وظائف أكثر، كما أن البلدان ذات الفوائض العمالية الكبيرة والمنخفضة المهارة شهدت ارتفاعا في الأجور، ونموا كبيرا في الوظائف، بعد اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

5. قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر للفترة 1990-2020:

تشارك البلدان في سلاسل القيمة العالمية إما عن طريق استيراد مدخلات وسيطة للإنتاج المحلي لأغراض التصدير، أو عن طريق تصدير مدخلات وسيطة محلية تدخل في تركيب منتجات بلدان أخرى، يسمى الطريق الأول "بالمشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية Foreign Value Added"، ويسمى الطريق الثاني "بالمشاركة الأمامية Domestic Value Added".

1.5 الطريقة والأدوات

للإجابة على إشكالية الدراسة، وقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر، نقوم بتحليل السلاسل الزمنية الثلاث (سلسلة البطالة **UMP**، سلسلة الروابط الأمامية لسلاسل القيمة العالمية **DVA**، وسلسلة الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية **FVA**)، بالاعتماد على برنامج Eviwes9، ومن أجل التخفيف من تقلبات هذه السلاسل، والحصول على المرونة مباشرة، نقوم بإدخال صيغة اللوغاريتم الطبيعي عليها قبل التحليل.

2.5 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

استنادا للدراسات السابقة تم اعتماد مؤشرين للتعبير عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهما القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات **DVA**- تعبر عن المشاركة الأمامية-، والقيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات **FVA**-تعبر عن المشاركة الخلفية-، وهي بيانات سنوية تم الحصول عليها من قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالتجارة في القيمة المضافة UNCTAD.Eora -معبراً عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي-، أما معدلات البطالة السنوية **UMP** فقد تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي World Bank، وهي تمثل المتغير التابع.

3.5 اختبارات الدراسة القياسية

1. اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة: وهو تقدير يتراوح بين (1±)، ويبين معامل الارتباط وجود علاقة خطية بين متغيرين x وy، واتجاه تلك العلاقة (علاقة موجبة أو سالبة)، وكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من (1±) زادت قوة الارتباط، وكلما اقتربت من(0) انخفضت قوة الارتباط، يبين الجدول1 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث نجد أن معامل الارتباط بين لوغاريتم البطالةLUMP، ولوغاريتم الروابط الأمامية لسلاسل القيمة العالمية LDVA بلغ إلى (0,926-)، أما لوغاريتم البطالة LUMP، ولوغاريتم الروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية LFVA فقد بلغ إلى (0,895-)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة سالبة قوية بين الروابط الأمامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية ومعدل البطالة في الجزائر.

الجدول1: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	LUMP	LFVA	LDVA
LUMP	1	-0.89501102	-0.92583797
LFVA	-0.89501102	1	0.99262631
LDVA	-0.92583797	0.99262631	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: قبل تقدير أي نموذج قياسي لا بد من معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج، ومدى درجة تكاملها، إذ أن الاستدلال الناتج عن استخدام سلاسل غير مستقرة يؤدي إلى نتائج مضللة، لكون العلاقات التي تربط السلاسل الزمنية غير المستقرة غير حقيقية، وهو ما يطلق عليه بالانحدار الزائف (شيخي، 2020، صفحة 272)، لذا فقد تم اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج باستخدام منهجية ديكي فولر المطور (ADF)، والذي يتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وذلك عن طريق إضافة عدد من التأخيرات الخاصة بالفروق الأولى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول2:

الجدول2: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

			عند المستوى Level 5%		عند الفرق الأول		
			t-Statistic 5%	Prob.*	t-Statistic 5%	Prob.*	الملاحظة
LUMP	intercept	t-Statistic	-0.584862	0.8596	-4.064224	0.0039	مستقرة عند الفرق الأول
		t-Critical	-2.963972		-2.967767		
	trend and intercept	t-Statistic	-1.75447	0.7012	-3.943839	0.0228	
		t-Critical	-3.568379		-3.574244		
	none	t-Statistic	-0.867049	0.3321	-4.068442	0.0002	
		t-Critical	-1.952473		-1.95291		
LFVA	intercept	t-Statistic	-1.099464	0.7028	-5.269089	0.0002	مستقرة عند الفرق الأول
		t-Critical	-2.963972		-2.967767		
	trend and intercept	t-Statistic	-1.210521	0.8901	-5.337015	0.0009	
		t-Critical	-3.568379		-3.574244		
	none	t-Statistic	1.332636	0.9505	-4.109738	0.0002	
		t-Critical	-1.952473		-1.95291		
LDVA	intercept	t-Statistic	-0.665996	0.8405	-5.837236	0.0000	مستقرة عند الفرق الأول
		t-Critical	-2.963972		-2.967767		
	trend and intercept	t-Statistic	-1.665335	0.7416	-5.763675	0.0003	
		t-Critical	-3.568379		-3.574244		
	none	t-Statistic	2.220473	0.9921	-4.796947	0.0000	
		t-Critical	-1.952473		-1.95291		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول2، وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الثلاث LUMP, LDVA, LFVA،– حسب اختبارات ديكي فولر المطور ADF- وبمقارنة قيمة t المحسوبة، مع قيمتها المجدولة نلاحظ أن جميع هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى i(0) (القيم المطلقة لـ t المحسوبة أقل من القيم المطلقة لـ t الجدولية)، لكن عند أخذ الفرق الأول لكل سلسلة تصبح جميعها مستقرة (القيم المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيم المطلقة لـ t الجدولية)، وهو ما تؤكده معنوية t عند مستوى 5%، وبالتالي يمكننا رفض الفرض العدمي H_0 القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل H_1 القائل باستقرارية السلاسل الزمنية للنموذج عند الفرق الأول i(1)، أي أن جميع سلاسل النموذج متكاملة عند نفس الدرجة i(1)، وعليه يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن.

3, اختبار التكامل المشترك لـ JOHANSON: يهدف اختبار جوهانسن إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تحديد عدد هذه العلاقات، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة i(1)، وهو ما يتوافق و نموذجنا، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول3: اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LUMP LDVA LFVA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.46716	30.05097	29.79707	0.0467
At most 1	0.29729	11.79447	15.49471	0.1671
At most 2	0.052468	1.562937	3.841466	0.2112

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول3 نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر λ_{Trace} للفرضية الأولى والتي بلغت إلى 30,05، هي أكبر من قيمتها الجدولية 29,79،مما يعني رفض فرضية العدم H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، وهو ما تأكده القيمة الاحتمالية Prob عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما بالنسبة للفرضية الثانية، والثالثة فإن قيمة الأثر λ_{Trace} المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة –علاقة تكاملية واحدة-، يمكننا القول أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، وهي لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل، فهي بذلك تظهر سلوكا متشابها، ومع وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل يمكننا إجراء اختبار السببية بهدف معرفة اتجاه التأثير بين المتغيرات في هته العلاقة.

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج: قبل إجراء اختبار السببية لـ Granger، ينبغي تحديد عدد فترات الإبطاء الملائمة، نختار النموذج الأمثل بالاستعانة بالمعياريين Akaike، و Schwarz من أجل درجة تتغير من 0 إلى 4، ثم نأخذ الفترة التي يكون فيها معياري Akaike، و Schwarz عند أقل قيمة لهما، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول4: اختبار فترات الإبطاء المثلى وفق معياري Akaike، و Schwarz.

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: LUMP LFVA LDVA Exogenous variables: C Sample: 1990 2020					
Lag	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
AIC	-1.8693	-5.417334*	-5.199857	-5.365571	-5.144175
SCH	-1.725318	-4.841406*	-4.191984	-3.925752	-3.272411

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول4 نلاحظ أن المعياريين AIC، و SC يأخذان قيما صغرى عند p=1، سيتم اعتماد هذه الفترة عند تقدير نموذج الدراسة في حالة اختيار النماذج الأصلية، أما في حالة الاعتماد على النماذج المستقرة عند الفرق الأول سيتم خفضها إلى رتبة أقل، وبالتالي تصبح p=0.

5, اختبار السببية لـ granger: يستخدم اختبار السببية لـ Granger للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية، أو وجود علاقة تغذية راجعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والتي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية (شيخي، 2020، صفحة 276)، ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F، حيث يقال أن المتغير x يؤثر على المتغر y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير x له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير y (زبير و بوسكي، 2018، صفحة 268)،ويتم اختبار قيم المتغير التابع، وقيم المتغيرات التفسيرية بإدراج الفجوات الزمنية المثلى، باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن (شيخي، 2020، صفحة 277).

- الفرض الصفري $H0 : Prob > 0.05$ المتغير x لا يتسبب في المتغير y؛
- الفرض البديل $H1 : Prob < 0.05$ المتغير x يتسبب في المتغير y، أي أنه توجد سببية لـ x على y.

الجدول5: اختبار السببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 1990 2020 **Lags: 1**			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
LFVA does not Granger Cause LUMP	30	11.2924	0.0023
LUMP does not Granger Cause LFVA		0.34994	0.5591
LDVA does not Granger Cause LUMP	30	12.1715	0.0017
LUMP does not Granger Cause LDVA		0.34515	0.5618
LDVA does not Granger Cause LFVA	30	0.62449	0.4363
LFVA does not Granger Cause LDVA		5.55728	0.0259

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من بيانات الجدول5 يتضح ما يلي:

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من المتغير LFVA إلى المتغير LUMP، بمعنى أن المشاركة الخلفية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية تؤثر على معدل البطالة فيها؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من المتغير LDVA إلى المتغير LUMP، بمعنى أن المشاركة الأمامية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية تؤثر على معدل البطالة فيها؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من المتغير LFVA إلى المتغير LDVA، بمعنى أن القيمة المضافة الأجنبية تؤثر على القيمة المضافة المحلية في الصادرات الجزائرية.

من خلال ما سبق يمكننا تقدير نموذج VECM الذي يقدر أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر روافدها الأمامية والخلفية على البطالة في الجزائر، في المديين القريب والبعيد، بعلاقة توازنية واحدة، ودرجة تأخير واحدة.

4.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومعرفة اتجاه التأثير فيما بينها وفق اختبار السببية لـ Granger، فإن النموذج الأحسن لتقدير هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل هو نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM، والذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول06: اختبار نموذج تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates			
Cointegrating Eq:	**CointEq1**		
DLUMP(-1)	1.000000		
DLFVA(-1)	-1.166266		
DLDVA(-1)	1.959767		
C	-0.021667		
Error Correction:	**D(DLUMP)**	**D(DLFVA)**	**D(DLDVA)**
CointEq1	-0.516221	-0.527276	-1.38659
	-0.29907	-0.4405	-0.41496
	[-1.72610]	[-1.19700]	[-3.34152]
D(DLUMP(-1))	-0.140372	0.78606	1.314119
D(DLFVA(-1))	-0.100576	-0.789258	-0.988119
D(DLDVA(-1))	0.358927	0.351484	1.049211
C	0.000736	0.01285	0.013195

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يشير الجدول6 إلى:

- مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية LFVA خلال الأجل القصير له أثر سلبي على معدلات البطالة فيها، بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية بـ 1%، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التشغيل فيها بـ 1،17 %؛

- مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية LDVA خلال الأجل القصير له أثر إيجابي على معدلات البطالة فيها، بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية بـ 1%، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة فيها بـ 1،96 %؛
- أما على المدى الطويل فتبقى مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية لها آثار سلبية على معدلات البطالة فيها -رغم انخفاضها-، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات المشاركة الخلفية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية بـ 1%، كلما ارتفعت معدلات التشغيل فيها بـ 0،10 %؛
- كذلك تبقى مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية على المدى الطويل لها آثار ايجابية على معدلات البطالة فيها-رغم انخفاضها-، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامة بـ 1%، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة فيها بـ 0،36 %؛
- معامل تصحيح الخطأ **CointEq1** سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، فالإشارة السالبة تعبر عن قوة الجذب نحو التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، حيث تصحح المسار، وترجعه إلى حالة التوازن الأصلية (دقيش و عبد الرحمان، 2020، صفحة 199)، وهذا يعني أن 0,516 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، ويتطلب ذلك أكثر من سنة **(1,94=0,516/1)**، بمعنى أنه من أجل معالجة الانحراف في دالة البطالة -الوضع قصير الأجل- نحتاج إلى فترة تقدر بـ (1سنة و11 شهر، و08 أيام)* للرجوع إلى حالة التوازن الأصلية -الوضع طويل الأجل-.

5.5 اختبار صلاحية النموذج VECM

توجد عدة اختبارات لتقييم صلاحية النموذج VECM نعتمد على بعض منها وهي كما يلي:

أ. اختبار الاستقرارية: يسمح اختبار Roots test من التأكد من استقرار نموذج VECM،من خلال ظهور جميع المعاملات داخل أو على محيط دائرة الاستقرارية، وتكون أصغر من الواحد، مما يعني أن النموذج يحقق شرط الاستقرارية، وهو ما يؤكده الشكل1.

الشكل1: اختبار استقرارية النموذج المقدر VECM

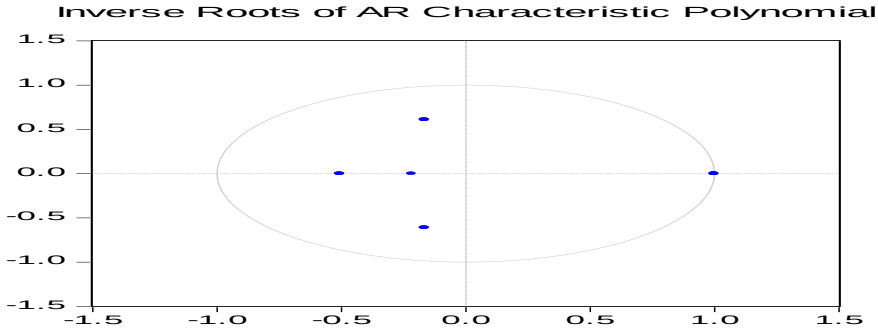

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ب. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من ذلك يمكننا الاستعانة باختبار مضاعف لاغرونج **LM**، ومن خلال الجدول7، نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية (Prob>0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

* (1/0,516=1,94 سنة، 0,94 سنة × 12 =11,28 شهر، 0,28 شهر × 30= 8,4 يوم)

الجدول7: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h Sample: 1990 2020 Included observations: 29		
Lags	**LM-Stat**	**Prob**
1	6.287769	0.7108
2	9.155155	0.4231
3	6.646299	0.6739
4	2.650397	0.9766
5	14.56257	0.1037

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

جـ. اختبار عدم التجانس: يظهر الجدول8 أن الاحتمال المقابل لقيمة **Chi-sq** المحسوبة أكبر من 0,05 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

الجدول8: اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares) Sample : 1990 2020 Included observations : 28		
Joint test :		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
72.68705	72	0.4552

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

6.5 تحليل دوال الاستجابة الدفعية

تقيس دوال الاستجابة الدفعية أثر كل متغير من متغيرات الدراسة في ذاته، وفي المتغيرات الأخرى، وتظهر ما إذا كان هذا المتغير أثر إيجابا أو سلبا على هذه المتغيرات خلال فترة استقراء معينة(بن عزة و بن لدغم، 2019، صفحة 444) وبالنظر إلى دراستنا سننظر في أثر حدوث صدمات منفردة للمتغيرات المستقلة"الروابط الأمامية والخلفية لسلاسل القيمة العالمية" على المتغير التابع"البطالة"، ويبين الشكل2 هذه النتائج، وهي كما يلي:

- هناك علاقة إيجابية طردية بين المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية ومعدل البطالة في الجزائر، فحدوث صدمة إيجابية في المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية يحدث رد فعل إيجابي وسريع في معدل البطالة في الجزائر ؛
- هناك علاقة عكسية سالبة بين المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية ومعدل البطالة في الجزائر، فحدوث صدمة إيجابية في المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية يحدث رد فعل سلبي وسريع في معدل البطالة في الجزائر.

الشكل2: استجابة ظاهرة البطالة لروافد سلاسل القيمة العالمية

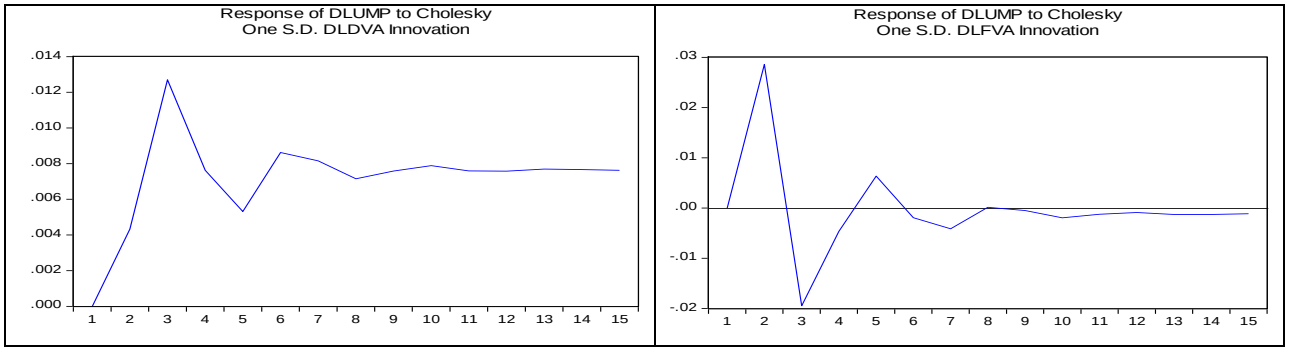

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

6. خـــاتمة:

قمنا في هذه الورقة البحثية بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة في الجزائر، من خلال الروابط الأمامية –التي تعتمد على توفير مدخلات وسيطة محلية للشركاء الأجانب-، والروابط الخلفية – التي تعتمد على استيراد مدخلات وسيطة للإنتاج المحلي لأغراض التصدير-، خلال الفترة 1990-2020، باستعمال نموذج تصحيح الخطأ VECM، وقد خلصنا إلى ما يلي:

- جميع سلاسل النموذج متكاملة من نفس الدرجة i(1)، وهو ما مكننا من تطبيق منهجية **Johansen** للتكامل المشترك، والتي أعطت نتائجه علاقة تكامل واحدة بين المتغيرات على المدى الطويل، وفق متجه واحد، ودرجة تأخير واحدة، وعليه تم تقدير العلاقة وفق نموذج **VECM**، والذي كان جيداً، وخالٍ من جميع المشاكل القياسية؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من روابط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الروابط الأمامية والخلفية) إلى متغير البطالة في الجزائر، بمعنى أن مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر روابطها الأمامية والخلفية يؤثر على معدلات البطالة فيها؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من المشاركة الخلفية للجزائر في سلاسل القيمة العالمية إلى مشاركتها الأمامية، بمعنى أن المدخلات الوسيطة الأجنبية تؤثر على مدخلاتها المحلية الموجهة للتصدير؛
- وجود علاقة إيجابية بين معدل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية ومعدل البطالة فيها، بمعنى أن اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر المدخلات الوسيطة المحلية يزيد من نسبة البطالة فيها على المدى القصير، ثم تنخفض هذه النسبة على المدى الطويل وفي أقل من سنتين من 1،96% إلى 0،36%، وهو راجع -ربما- إلى استعمال الشركات التي تعتمد على المدخلات المحلية للمكننة بدلا من اليد العاملة، أو استعانتها باليد العاملة الأجنبية بدلا من المحلية، ويؤيد ذلك انخفاض هذه النسبة على المدى الطويل، حيث تتوفر اليد العاملة المحلية ذات المهارات المطلوبة في السوق الوطنية مع مرور الوقت؛
- وجود علاقة سلبية بين معدل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية ومعدل البطالة فيها، بمعنى أن اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية عبر المدخلات الوسيطة الأجنبية المستعملة في صادراتها يزيد من مستوى التشغيل فيها، وهذا يدل -ربما- على أن جل الشركات التي تستعمل المدخلات الوسيطة في صادراتها تعتمد على الصناعات كثيفة اليد العاملة المحلية، ومع ارتفاع المشاركة الخلفية

للجزائر ينخفض مستوى التشغيل وفي أقل من سنتين من 1،17% خلال الأجل القصير إلى 0،10% خلال الأجل الطويل، وهو ما يدل على إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الأجنبية مع مرور الوقت، ويؤيده في ذلك الزيادة الحاصلة في نسبة التشغيل الناتجة عن الروابط الأمامية خلال الأجل الطويل.

7. توصيات:

تلعب السياسات العامة للدول دورا مهماً في العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والعمالة، لذلك تبقى تأثيرات هذه المشاركة معقدة، وغير واضحة المعالم، وبالأخص في الدول النامية مثل الجزائر، فقد توجد العديد من المحددات خارج البيئة السياسية المحلية للدولة المضيفة هي التي تحدد نتائج وعوائد المشاركة، خاصة على مستوى التشغيل –سواء من ناحية العمالة الماهرة، أوغير الماهرة-، لذلك ينبغي على الجزائر أن تعزز من مستوى العمالة لديها، كما ينبغي للقوى العاملة المحلية أن تكون على استعداد للاستجابة للطلب العالمي المتغير.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. OECD. (2013). تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -لجنة الاستثمار والمشاريع التنموية.
2. الأمم المتحدة. (2018). النقل والاتصال بسلاسل القيمة العالمية: أمثلة من المنطقة العربية. بيروت -لبنان: الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
3. البنك الدولي. (2020). التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية. مجموعة البنك الدولي.
4. أمينة بن تركي. (2021). محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري (الإصدار أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
5. جمال دقيش، و عبد القادر عبد الرحمان. (2020). أثر الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج VECM. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد14 -العدد1، 185-204.
6. سامي سلامة نعمان. (2013). سلاسل القيمة العالمية وأثرها على التنمية في الدول النامية. مجلة مصر المعاصرة ، 233-264.
7. سعاد جرمون، و آخرون. (2018). أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع في البلدان النامية: دراسة حالة الهند. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد11 -العدد02، 353-369.
8. عياش زبير، و حليمة بوسكي. (2018). تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM. مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، 260-282.
9. فاطمة تيميزار. (2015). دور سياسة التشغيل في التخفيض من البطالة في الجزائر. Lancomnet ، المجلد02 -العدد02، 141-160.
10. مجيد علي حسين، و عفاف عبد الجبار سعيد. (2004). مقدم في التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان - الأردن، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. محمد دحماني ادريوش. (2013). اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل. مذكرة ماجستير -فرع اقتصاد التنمية، الجزائر: جامعة تلمسان.
12. محمد دحماني ادريوش، و عبد القادر ناصور. (بلا تاريخ). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية. 73-102.
13. محمد رمضان صالح. (2014). دور الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل. غزة - فلسطين: الجامعة الاسلامية -غزة.

14. محمد شيخي. (2020). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. عمان -الأردن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
15. مدحت القرشي. (2007). اقتصاديات العمل (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. وفاء باهي، و لطفي مخزومي. (2019). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على البطالة: دراسة قياسية لمجموعة دول الـ ASIAN للفترة 2005-2016. ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية -يومي 02-03 ديسمبر 2019 (الصفحات 267-280). جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي - الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Canada .(2010) .Devenir Un Maillon Des Chaînes De Valeur Mondiales: Guide À L'Intention Des Petites Et Moyennes Entreprises .Canada: Affaires Mondiales Canada; Services Des Délégués Commerciaux.
2. Claire H. Hollweg .(2019) .Global Value Chains And Employment In Developing Economies . تأليفTechnological Innovation, Supply Chain Trade, And Workers In A Globalized World (الصفحات 63-81)World Bank Group.
3. Gary Gereffi و، Xubei Luo .(2014) .Risks And Opportunities Of Participation In Global Value Chains .World Bank.
4. Guha-Khasnobis Basudeb و، Al) .November, 2022 .(Employment And Global Value Chain Participation: The Indian Experience .Springer.94-75 ،
5. Miet Maertens و، Anna Fabry .(2019) .Creating More And Better Jobs In Global Value Chains .Paper Prepared For The Future Of Work In Agriculture Conference, Washington Dc, 19-20 March 2019 .(الصفحات 1-24) Division Of Bioeconomics, Department Of Earth And Environmental Sciences, Ku Leuven, Belgium.
6. Olivier Chardon .(2003) .Dominique Goux, La Nouvelle Définition Européenne Du Chômage.
7. Thomas Farole .(2016) .Do Global Value Chains Create Jobs? Impacts Of Gvcs Depend On Lead Firms, Specialization, Skills, And Institutions .Iza World Of Labor; Evidence Bazed Policy Making.11-1 ،